الثورة
الخميس 2 ذو الحجه 1433هـ 18 أكتوبر 2012م العدد (17501)

الحوار لرسم معالم مستقبل اليمن

د.محمد علي بركات
Drbarakato@gmail.com

ينتظر اليمنيون بفارغ الصبر انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخ يمن الإيمان والحكمة حيث يعلقون عليه آمالاً كبيرة لتحقيق التوافق الفعلي بين كافة فئات الشعب وشرائحه وقواه وتنظيماته السياسية .. وينبغي أن يثبت ويؤكد كافة المشاركين في فعاليات هذا الxlمؤتمر على أن أبناء اليمن ما زالوا بالفعل أصحاب وأرباب الحكمة اليمانية .. كما ينبغي أن يحرص الجميع على المصلحة العامة مصلحة الوطن والشعب ، بعيداً عن المصالح الذاتية أو الحزبية .. وأن يكون الجميع على قلب رجل واحد ضد الفساد وضد العبث بخيرات ومقدرات الوطن وبأمنه واستقراره وسكينته الاجتماعية ..

وتنبع أهمية المؤتمر الحواري المنتظر والحاجة الماسة لانعقاده مما عاناه الوطن وما يزال من ويلات التمزwق والتشرذم واستمرار الصراعات .. إضافة إلى ما يمكن تحقيقه خلال هذا الحدث التاريخي اليمني من توافق ، وتكوين رؤى وطنية موحدة تعين أبناء الوطن الواحد على حل ما تواجههم من معضلات ومشكلات .. وتحقق لهم ما يصبون إليه من آمال وتطلعات ..

وتضع في ذات الوقت حداً للمتاجرين بقضايا الوطن والانتهازيين الذين يؤرقهم ويشغل تفكيرهم – غير السوي – استقرار اليمن ، ويتعب قلوبهم وضمائرهم النائمة كل ما يحقق لليمن رخاءه وتقدمه .. ولهذا يجب قطع الطريق على تلك الشرذمة المارقة ، والمنافقين متعددي الألوان ، الذين يظهر كل منهم على غير حقيقته أمام الملأ بكل جراءة ووقاحة ودون ذمة .. يجب قطع الطريق على أولئك كي لا يحققوا مآربهم الخبيثة ، ويستمروا في ممارساتهم وأفعالهم الآثمة ..

ولا ريب أن انعقاد مؤتمر الحوار أصبح ضرورة وطنية ملحة باعتباره الطريق الأسلم والأسلوب الأمثل لحل كل القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .. على أن يكون الوضوح والشفافية أساس تناول تلك القضايا التي يفترض أن تطرح وفقاً للأولوية والأهمية .. وفرصة سانحة لكافة أبناء اليمن للمساهمة الفاعلة في طرح ومناقشة هموم الشعب ومختلف قضايا الوطن الشائكة ، ووضع المعالجات المناسبة لكل منها بحكمة وعقلانية .. بدءاً بالقضايا الملحة التي تمس حياة المواطنين ، والتركيز على أولويات التنمية الشاملة ، ويتصدرها الحد من الفقر والبطالة ، وإصلاح التعليم ، مناهج ووسائل وأدوات ، مدارس وجامعات .. وقبل كل ذلك تأهيل وتدريب المعلمين والمعلمات .. وتلك بالفعل أهم الأولويات..

فضلاً عن أن هذا المؤتمر يعتبر بمثابة تحول إيجابي ومحطة فاصلة في تاريخ اليمن ، كونه المسلك الصائب لليمنيين لمناقشة وحل قضاياهم سواء قضية جنوب الوطن أو صعدة أو القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، إلى جانب القضايا الأخرى الملحة التي يفترض أن تناقش بوضوح وشفافية .. والتي سيشارك في مناقشتها – كما هو منتظر – جميع أطياف الشعب ومكوناته ، ومنظمات المجتمع المدني ، بما في ذلك شباب اليمن – كما هو منتظر أيضاً – الذين يمثلون حوالي (٦٥٪) من الطاقة الفاعلة في المجتمع اليمني ، وباعتبارهم العنصر الأساسي المحرك لعملية التغيير .. وذلك سيشكل بحق انطلاقة موفقة للمضي بقوة نحو تحقيق التغيير المنشود ، وتجنيب اليمن مخاطر العنف والتطرف والإرهاب وشرها المستطير .. وما يزال للحديث عن الحوار الوطني بقية .. فقد أصبح بالفعل هو الوسيلة الوحيدة لرسم معالم اليمن الجديد وقاعدة الانطلاق إلى آفاق المستقبل المشرق الذي ينشده الشعب اليمني ، وتلك هي القضية .

الحوار.. وموقف الإسلام من زواج القصر!!؟

2-2

أحمد يحيى الديلمي

إن كل قضية تتصل بالدين يقتضي مناقشتها تحرّي الحق والعدل والانقياد للدليل الشرعي واحترام ثوابت الامة كأساس للامسة القضايا الخلافية بصدق وتجرد من الاهواء والتعصب والانحياز للحقيقة حيثما وجدت وهذا هو الاساس.

معنى الزواج في الإسلام

اعتبر الاسلام الزواج رباطاً مقدساً يستند إلى عقد شرعي أهم شروطه الايجاب والقبول من الطرفين المتعاقدين إذا حدث الايجاب والقبول إضافة إلى بقية الشروط ممثلة في المهر والشهود توفرت الخطوة الأولى لقيام كيان أسري يحظى بتوفيق ومباركة الخالق جل جلاله، قال تعالى: (وجعل لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) الروم.

أي أن الله سبحانه وتعالى هو الذي يبارك الزواج ويخلق المودة والرحمة في قلبي الزوجين ليتمكنا من تأسيس حياة قائمة على الشراكة مفعمة بالحب ولكي تكتمل مقومات البناء الأسري الجديد اعتبر الخالق سبحانه المرأة سكناً للرجل لتكون كهف أمانة وصندوق أسراره تعينه على المشاق وتحمل أعباء الحياة من هذه المهمة الجليلة والحساسة نستدل على أن الأصل في الإسلام إباحة الفعل متى ما توفرت الأهلية في الزوج والزوجة التي من أهم مقوماتها بلوغ مرحلة الفهم والإدراك لطبيعة العلاقة التي يجب أن تسود بين الزوجين لإقامة حياة أساسها التكافؤ وتوزيع المهام والمسؤوليات.

وجه الخلاف حول المشروعية

من العلماء من اعتبر البلوغ المتمثل في ظهور المؤشرات الأولية لتشكل أنوثة المرأة ومعالم الذكورة عند الرجل مقياساً لبلوغ سن الزواج.

أما الفريق الآخر فقد ربطوا الفعل باكتمال هيئة الفتاة وقدرتها على تحمل أعباء الزواج وقالوا إن الشارع الحكيم قَيّد الإباحة المطلقة بخشية الضرر، مستندين إلى قوله تعالى : (ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن) الطلاق.

وإن على علماء الأمة تكييف الإباحة وفق احتياجات الزمن وبما لا يتعارض مع أحكام قطعية الدلالة والثبوت.

وهناك فريق ثالث اعتبر الإباحة مطلقة تجيز زواج الفتاة في أي سن وربط تقدير الصلاحية بالأب ومن تسند إليه الولاية من بعده.

وجهة النظر الأخيرة هي محور الخلاف وسبب استدعاء أفكار المنظومات الاجتماعية الأخرى مع احترامي وتقديري البالغ لأصحاب هذا الرأي إلا أنهم جسدوا أسلوب التعاطي القاصر مع أحكام الشريعة وكانوا أساس الاختلالات البنوية التي جردت الشعيرة من تعاليم وقيم الدين.

ولو دققنا في عادات وتقاليد الزواج السائدة في النطاق الإسلامي لعرفنا أنها لم تأخذ من تعاليم الشرع القويم سوى العقد والشهود، بينما بقية الطقوس تمثل امتداداً للأعراف التي كانت سائدة قبل الإسلام لأنها تراعي مقتضيات فحولة الرجل ومستويات الذكورة عنده من منطلق أنها عنوان شرف القبيلة وكرامة العشيرة ودليل توفر مقومات الرجولة عند الشاب، هذه الثقافة البشعة كانت أساس ظلم المرأة وإخضاعها لجبروت ونزوات الرجل مع اختلاف كون الرجل ولياً أو زوجاً فإنه سيد الموقف والمرأة تخضع لإرادته وتنقاد لأمره ووجه الخطورة أن هذه المفاهيم أباحت ممارسة العنف مع المرأة.

تفنيد الرؤية الثالثة

ما ينبغي التأكيد عليه أن وجهة النظر الثالثة هي التي تعنينا من حيث المبدأ، لن أخوض في مدى صحة وجهة النظر من عدمه، لأن الموضوع شائك ومعقد بسبب ثقافة الجرح والتعديل التي أعلت شأن روايات وأسقطت أخرى.

لذلك سأعتمد على النصوص القرآنية والوقائع التاريخية لتفنيد الأدلة التي استندت إليها وجهة النظر كاساس لإثبات المصداقية والتجرد من الأهواء والرغبات الذاتية من منطلق أن الهدف إثبات الحقيقة أو على الأقل الإلمام ببعض مشاهدها بهدف تجاوز اللفظ الواسع السائد في هذا الجانب والإسهام في تقريب وجهات النظر حتى لا تظل الفكرة مصدراً للانتقاص من أحكام الشريعة والقدح في مضمونها.

في هذا الجانب أبدأ بالحوار التالي الذي دار بيني وبين أحد الشباب المتحمسين للاباحة المطلقة.

بدأ الشاب الكلام بالحديث عمّن يتطاولون على الدين ويفتون بغير علم وأسهب في الحديث إلى أن وصل إلى الموضوع نفسه، سألته باحترام لكي نستفيد هل لديك دليل قاطع يقر مشروعية زواج القاصر؟

أطلق ابتسامة وأجاب بأنفة وكبرياء أي دليل أعظم من فعل الرسول صلى الله عليه وسلم ألم يقل الخالق سبحانه وتعالى: (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا).

قلت : نعم هذا كلام الله جل جلاله، لكن لم تقل لي ما هو فعل الرسول.

علت الدهشة ملامح الشاب وأجاب بكل ثقة ما هذا السؤال إلا تدري بأن الرسول عليه الصلاة والسلام تزوج بأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قبل أن تتجاوز التاسعة من عمرها.

انطلقت في سرد الوقائع التي تفند الرواية قائلا:

أبو بكر الصديق رضي الله عنه أسلم في السنة الأولى للدعوة بل في بدايتها وكانت ابنته عائشة قد ولدت في زمن الجاهلية بدليل أن الوليد وعتبة عيّروه واتهموه بالجبن لأنه رضي الله عنه رفض الانقياد لفعلهم المتمثل في وأد الأنثى.

من الرويات التي لا يرقى إليها الشك لأنها حازت على إجماع علماء الحديث والسيرة النبوية أن دعوة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في مكة استمرت ثلاثة عشر عاماً، بعد ذلك هاجر إلى المدينة (يثرب) في السنة الرابعة عشرة ولا خلاف بين العلماء والفقهاء على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتزوج بالسيدة عائشة إلا في السنة الثانية من هجرته إلى المدينة، فإذا افترضنا أنها كانت في الثالثة من عمرها في بداية الدعوة مع أن إحدى الروايات المنسوبة إليها تشير إلى أن عمرها كان أكبر فحديثها عن أهوال الهجرة وصعوبة الرحلة من مكة إلى المدينة يؤكد أنها وصلت إلى سن الوعي والإدراك، مع ذلك سأتمسك بالافتراض السابق لتكون الحسبة كالتالي ١٧=١+١٣+٣ سنة أي أنها اقترنت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمرها سبع عشرة سنة.

من الأشياء التي تؤكد هذا الاستنتاج الرواية التي تقول أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم ينجب بعد البعثة إلا ابنه محمد من أسماء بنت عميس أرملة جعفر الطيار رضي الله عنه وعنها

نظر إلى الشاب بابتسامة عريضة ورحل دون التعبير عن وجهة نظره لا سلبا ولا ايجابا، مما يجدر الاشارة إليه أنه حتى إن تركنا الاستنتاج السابق جانبا وسلمنا أن أم المؤمنين عائشة كانت في التاسعة من عمرها عندما اقترنت بالرسول صلى الله عليه وآله وسلم فانه فعل ذاتي لا يقر المماثلة.

قال أحد العلماء الأجلاء إن الله سبحانه وتعالى اختص الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بكرامات عصمه ومده بمقومات تفرد بها دون غيره ويجب مراعاة هذه الخصوصيات وعدم القياس عليها أو جعلها قاعدة للمماثلة والتقليد، فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين تسع زوجات في عصمته، فهل يعني هذا أن الفعل مباح لكل مسلم والله ميز زوجات الرسول بمكانة خاصة حرم عليهن الزواج بعده والارتباط برجل آخر، ولو يتم تقليد هذا الفعل لأصبحت الأرامل والمطلقات بالملايين وهذا يعني احترام الأشياء الخارقة للعادة التي اختص بها سيد الخلق صلى الله وسلم عليه وآله.

السن المفترضة للزواج في الإسلام

اشتمل القرآن الكريم على شواهد هامة يمكن القياس عليها وأهمها الدلالة على التكليف بالعبادات والاحكام، إذ نجد أن الشارع الحكيم راعى طبيعة الاختلافات الفسيولوجية التي تحدد طبيعة النمو والاكتمال من طفل لآخر لذلك وضع مؤشرات جسدية لبيان سن البلوغ ولم يجعل المعيار مدى زمني أو سن محدد، وهذا هو الدليل الذي استند إليه أصحاب الرأي الأول باعتبار الزواج تكليفاً تعبدياً لا يمكن إبرام عقده إلا بين شابين بالغين، لأن العقد تعاهدي من أهم شروطه التكليف والبلوغ طالما أن الإيجاب والقبول شرط، أيضا فكيف يمكن الاستئناس بقبول أو رفض انسان دون مستوى الوعي والادراك وفي سن لا يؤهل أحدهما لأن يفرق بين الحق والباطل فاين سيكون موضع المودة والسكينة والرحمة في شخص قاصر غير قادر على الفهم والاستيعاب ولا يجوز له إبرام أي عقد تعاهدي يختص بالجوانب الحياتية الأخرى.

وورد في القرآن الكريم دليل إثبات آخر تمحور حول مسؤولية الولي عن رعاية اليتيم، قال تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم...إلخ) قد يقول البعض الآية من الاحكام المتعلقة بأموال اليتامى وهي كذلك فعلا إلا أنها مثلت قاعدة لاستنباط حكم آخر يتعلق بسن النكاح وهذا هو شأن القرآن الكريم في تداخل الأحكام ببعضها، فدلت على أن للنكاح سناً آخر يختلف عن سن البلوغ فالآية حملت مضموناً آخر مخالفاً للنص الذي كان القصد منه إثبات سن البلوغ قال تعالى : (حتى اذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم) النور، فيما ورد النص المتعلق باليتامى حتى إذا بلغوا النكاح.

وقد أورد العلامة الشوكاني في كتابه فتح القدير المجلد الأول صـ ٤٢٦رأياً للإمامين الجليلين أبوحنيفة ومالك وغيرهما قولهما (لا يحكم لمن لم يحتكم بالبلوغ إلا بعد مضي سبع عشرة سنة) وأضاف الشوكاني : وهذه العلاقة تضم الذكر والأنثى فدلت الآية على أن الأموال لا تدفع إلا لمن بلغ الغاية وهي بلوغ النكاح للتأكيد على أنه لسن المفضل للنكاح أما الأموال فقد قيدت الآية الغاية بإيناس سن الرشد والمراد بالرشد النوع وهو حسن التصرف في الأموال.

مما تقدم ندرك عدالة التقيد والالتزام بهذا السن كأول محطة وقاعدة أدنى لتحديد سن زواج الفتاة وإكسابه كامل المشروعية.

اكتفي بهذه الرؤية وأنا على استعداد للنقاش وإثبات المضمون بأدلة أخرى، هذا ما ترجح عندي واعتبر الموضوع اجتهاداً متواضعاً، والله من وراء القصد.

الاختلاف ليس مبرراً

جمال أحمد الظاهري
aldahry 1 dddd@hotmail.com

● كل شيء يتراجع إلى الخلف فبعد أن كان المجتمع قد وصل إلى درجة ولو أنها غير كافية من الأمان في وطنه جعل من الممكن لأي شخص أن يتجول في الشوارع حتى الساعات الأولى من الصباح أو يتنقل بين محافظة وأخرى دون أن يكون خائفاً، أصبح الجميع الآن يخشى على نفسه إذا ما أراد أن يستقل سيارته ويسافر في أي وقت من ليل أو النهار، إلى محافظة ما، وصار لزاماً عليه أن يفكر ألف مرة قبل أن يقنع نفسه بأن سفره هذا آمن، هذا على الصعيد الأمني.

أما على صعيد الحياة المعيشية ومتطلباتها فقد زادت الأمور سوءاً أسعار السلع ارتفعت دون أن تنبس الأجهزة المعنية (ببنت شفه) وأخرى متذبذبة بين الظهور والاختفاء وثالثة راوحت الشكوى منها في مكانها، ولم يلتفت لشكواهم أحد، والمحصلة أن الشكوى زادت والحلول حتى الجزئية التي كانت سائدة غابت.

قضية البطالة ورغم أنها من محركات الغضب والتظاهرات الشعبية الرئيسية إلا أنها ابتلعت في زخم الفعل الذي يطيب للبعض أن يسميه (ثورة)، فمن خرج مطالباً بفرصة عمل مازال يبحث عنها.. بل ازداد الأمر سوءاً، لأن البعض فقد عمله ومن أمل في أن ينتج عن التغيير ارتقاء في الخدمات التي تقدمها الدولة لم يحصد غير الغياب التام أو الجزئي لها، والآخر الذي بنى على التغيير للنظام أن يشهد المستوى التعليمي نوعاً من التحسن والرقي أذهله الانحدار الكبير الذي أصاب قطاعاته المختلفة حتى وصل الأمر إلى محاولة البعض أن يجعله رهينة لتسويات ومحاصصات سياسية.

الاكثر مرارة في الأمر أن يصل الحال بنا أن نخسر أخلاقنا وقيمنا وروح التسامح والشعور بالانتماء لهذا الوطن (المنكوب) بحماقات وجهل وجشع رموزه وقاداته، وانحدار في مستوى التخاطب الذي كنا نُعرّفه ونصفه بأنه من قلة الأدب الخارج عن مفهوم الحرية، التي لا تتسق مع الانحطاط الذي وصلنا إليه اليوم، فليس معنى أن اختلف معك في الرأي أن أسبك وأنكر محاسنك مهما كانت قليلة وأكيل لك الاتهامات وأصفك بأقذع الألفاظ دون أن أراعي الآداب العامة والتي حض عليها الدين وحفظها وجرم استخدامها، فلا أراعي حقك في الأخوة في الدين ولا حقك في الجوار في مكان الإقامة، أو كبرك في العمر.

والعجب العجاب أن يصل الأمر إلى محاولة تدمير المؤسسات التي تحافظ وتؤمن بقاء الدولة، التي يفترض بها أن تكون الضامن الرئيسي للأمن والسلم المجتمعي والوطني، وهذا الأمر بدا واضحاً وجلياً في خطابات التحريض والتشكيك في ولاء المؤسستين الأمنية والعسكرية حداً أوصل الأمر إلى أن تنقسم هذه المؤسسات الوطنية فعلاً فابتعدت عن دورها ومهامها التي أنشئت من أجلها لماذا؟

لأن منتسبيها ولكثرة الضغوط التي مورست عليهم ولكثرة التحريض العدائي ضدهم وجدوا أنفسهم مستهدفين فعلاً ويرزحون تحت ضغوط كبيرة ساقتهم إلى مسايرة هذا النوع من الخطاب كي يحافظوا على أنفسهم وعلى مصالحهم التي ما كان يجب أن يسعى البعض الى التعرض لها بالقول أو بالعمل، خاصة عندما تكون البلاد في مثل هذه الظروف وحتى لا يتحولوا عن واجبهم الأساسي في الدفاع والحفاظ على البلاد والعباد إلى الدفاع عن بقائهم ووجودهم ككيان ملتحم بشعبه وحامل لهموم وطنه.

راقني
لا تسمح لأحد أن يأخذ الأولوية في حياتك، عندما تكون أنت خياراً ثانوياً في حياته...

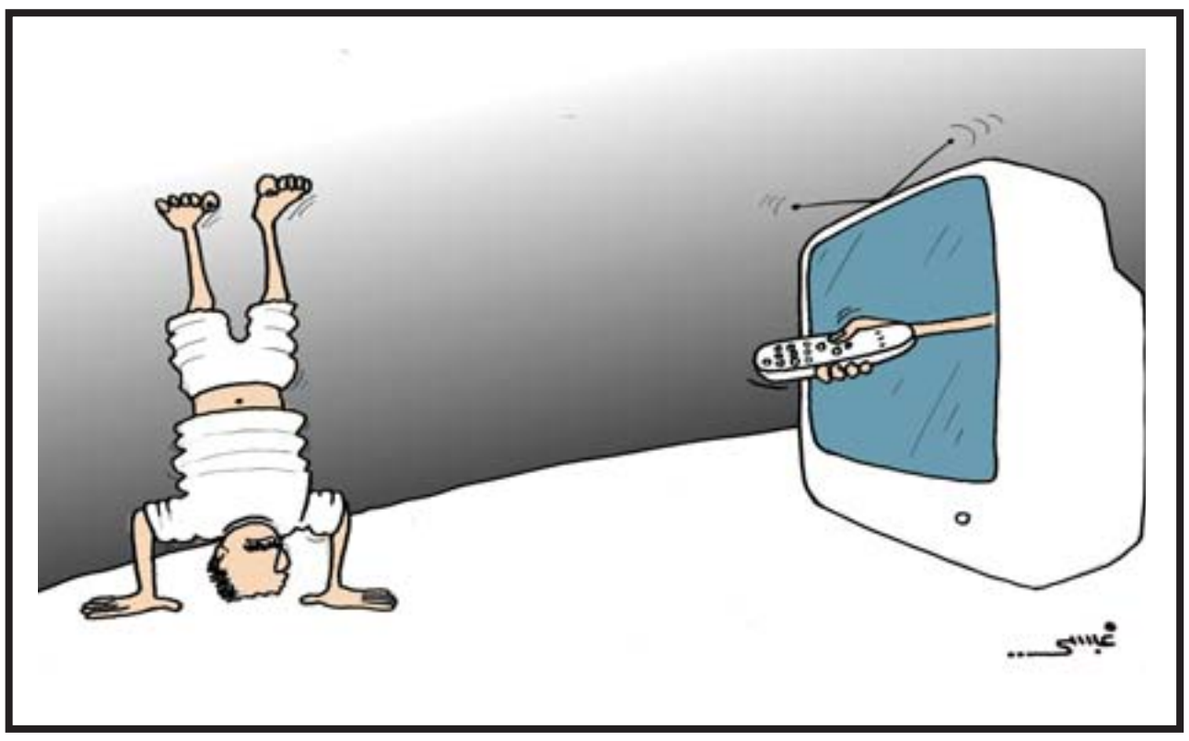

فيسبوكيات

JOIN US ON facebook CLICK HERE

إجماع وطني

هائل سلام

الحوار(وطني)..ولكن، هل تكون مخرجاته (وطنية)؟

سبق لفنية الحوار أن رفعت للرئيس عبدربه ٢٠نقطة، بحسبانها ضرورية للتهيئة للحوار. أي باعتبارها نقاطا إجرائية من شأنها تهيئة مناخ ملائم للحوار. والأهم، إنها ،كما أعلن، صوتت عليها بـ (الاجماع). بمعنى أن هناك (اجماعا وطنيا) على البدء بتنفيذ تلك النقاط، كضرورة،اجرائية، للتهيئة للحوار.

غير أن الرئيس لم يبادر إلى توجيه الحكومة بتنفيذ تلك النقاط.أو حتى إلى البد ء بتنفيذ ما يمكن منها.فما قيمة ما تقرره اللجنة، وما معنى (الاجماع) إذا؟ وإذا كانت تلك النقاط، تتعلق أساسا، برفع وإزالة المظالم ،التي حاقت باخواننا في المحافظات الجنوبية، فالمتوجب أن يتم البدء الفوري بتنفيذها، أو بتنفيذ مايمكن منها، باعتبار أن الظلم يجب أن يرفع، دونما حاجة إلى حوار.

وإذا كانت اللجنة لا تقرر، بل تقترح، (بدليل عدم البدء بتنفيذ تلك النقاط الإجرائية) فكيف نفهم استمرار مكوناتها، التي صوتت عليها بالإجماع، في أعمالها اللجنوية الأخرى؟ ومن يدير التهيئة للحوار،حقيقة، ويتحكم بتوجهاتها فعليا؟

هل سنكون إزاء حوار وطني، بمقررات وطنية.. أم إزاء (خوار) وطني ،بمخرجات أممية؟

شيء آخر

محمد الظاهري

إن الثورةُ فعلٌ جماعي يتحدى السائد (الاستبداد والفساد) ، ويحل محله ، وهو نقيض له .

والفعل الثوري مرغوبٌ فيه ؛ لأنه يستبدل العدل بالظلم ، والحرية بالعبودية ، والمساواة بالتفاوت والجور، والقانون بالفوضى !

ولذا ثمة من يعمل لجعل الثورة تتعايش مع السائد وتتكيف معه ، دون محاولة السعي لتغييره !

إن هؤلاء يتحدثون عن شيء آخر غير الثورة .

فدعهم يتحدثون . ولنعمل لإنجاح ثورتنا ، عبر تحقيق أهدافها .